رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن ليبيا. فقد طلب مني المجلس في الفقرة ٢٢ من الجزء بء من القرار أن أعين، بالتشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، فريقاً من الخبراء لمدة خمسة أشهر يتألف مما يصل إلى خمسة أعضاء للقيام ببعثة تقييم للمتابعة إلى ليبيا والدول المجاورة، من أجل التحقق من تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٠ من الجزء بء من القرار المذكور أعلاه، وأي انتهاكات لها، بما في ذلك الانتهاكات التي تقوم بها حركات التمرد والبلدان المجاورة، وإعداد تقرير عن ذلك تدرج فيه أي معلومات عن قيام اللجنة بتحديد الأفراد الموصوفين في الفقرة ٤ من الجزء بء، ويتضمن مختلف مصادر التمويل، مثل المصادر المتأتية من الموارد الطبيعية، المستخدمة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في الفقرات ٥ و ٧ و ١١ من الجزء بء من القرار ذاته.

وبناء على ذلك، أود إبلاغكم بأنني قد قمت، آخذاً في اعتباري المتطلبات المنصوص عليها في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، بما في ذلك أن أستفيد إلى أقصى الحدود الممكنة والمناسبة من الدراية الفنية لأعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، بتعيين الخبراء التالية أسماؤهم:

- ١ - السيد آرثر غريغوري بلنديل (كندا)
- ٢ - السيد أتابو بوديان (السنغال)
- ٣ - السيد داميين كالامان (فرنسا)

٤ - السيد كاسبار فيدين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

٥ - السيد تومي ستيفين غارنيت (سيراليون)

كما اخترت السيد بوديان رئيسا لفريق الخبراء.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) كوفي ع. عنان